الجمهورية التونسية
وزارة الداخلية
(الشؤون المحلية إ ع م ح م م)

منشور عدد 11 بتاريخ 15 ديسمبر 2022
من وزير الداخلية
إلى
السادة الولاة ورؤساء البلديات

الموضوع: حول تنمية الموارد الذاتية للبلديات وتنشيط عمليات الإستخلاص خلال سنة 2023.

وبعد، في إطار متابعة الوضع المالي للبلديات حيث لوحظ **تسجيل تحسن نسبي** في مواردها الذاتية المنجزة لحد شهر ديسمبر 2022، وبهدف الإستعداد الجيد **للشروع في تنفيذ ميزانية 2023** ومواصلة المجهودات المبذولة على مستوى إستخلاص مختلف الموارد الإعتيادية **الجبائية وغير الجبائية** المرخص فيها ضمن الميزانية الجديدة أو بالإعتماد على سائر **الموارد المثقلة** لدى محاسبي البلديات.

وبغاية تمكين البلديات من **مزيد التعويل على قدراتها الذاتية** لمجابهة **حاجياتها المختلفة** من النفقات الإعتيادية ومساعدتها على **تسوية متخلداتها** تجاه المتعاملين معها من مؤسسات عمومية وخاصة، علاوة على تأمين متطلبات الإستثمار **والحفاظ على توازناتها المالية** وذلك تطبيقا لمقتضيات مناشيرنا السابقة وخاصة **منشورنا عدد 4 بتاريخ 21 مارس 2022** المتعلق بمرافقة البلديات في مسار إعداد مشروع ميزانيتها لسنة 2023 والمصادقة عليها **في الجانب المتعلق بتنشيط دور دوائر الشؤون البلدية بالولايات وما**

يقتضيه من ضرورة عقد جلسات دورية على المستوى الجهوي بالبلديات لمتابعة مختلف المسائل ذات الأولوية ومنها الوضع المالي وتطهير المديونية ومتابعة إنجاز المشاريع.

فإنه يجدر تذكير البلديات بضرورة **إتخاذ كافة التدابير الضرورية** والإستعداد في متسع من الوقت **لضبط برنامج عمل يتضمن أهداف كمية للإستخلاص** على امتداد سنة 2023 **بالتنسيق مع محاسبيها وبمعاضدة من المصالح المعنية بالولاية وأمانة المال الجهوية يهدف إلى تنشيط إستخلاص مختلف الموارد الذاتية** سواء **المثقلة** منها أو التي يتعين إستخلاصها **بصورة فورية** وذلك بالتركيز على التدابير التالية:

1/ تحيين جداول التحصيل **للمعلومين على العقارات المبنية وعلى الأراضي غير المبنية** وتصحيح الأخطاء المادية المسجلة بالجداول المذكورة **بصورة دورية** (هوية المطالب بالمعلوم – العنوان – المساحة ...) **مع إفراد البلديات المحدثة بمتابعة خاصة** من قبل دائرة الشؤون البلدية بالولاية **للقيام بعمليات الإحصاء**، والعمل خاصة على:

- إحالة **جداول التحصيل** إلى المحاسب البلدي **خلال الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر** من السنة السابقة عن سنة الإستحقاق وتثقيلها لدى المحاسب **في مستهل شهر جانفي من السنة الجديدة** المستوجب بعنوانها المعلوم.
- الشروع **خلال شهر جانفي من كل سنة** في تبليغ الإعلامات بقيمة المعلوم **لكافة المطالبين به** بالتنسيق مع المحاسب البلدي، مع إمكانية لجوء البلدية لتوجيه **إعلامات شخصية** بدون مصاريف في نفس الغرض **بواسطة أعوانها ووسائلها الخاصة.**
- مواصلة إجراءات الإستخلاص **الودية والجبرية التي شرع في تنفيذها خلال السنة المنقضية بالنسبة للمعاليم المثقلة** (بعنوان سنة 2022 وما قبلها) إلى حين إستخلاص المورد وذلك **ودون الحاجة لمباشرة إجراءات التتبع من جديد.**
- تصنيف الدائنين المتلددين **حسب أهمية الدين** بالتنسيق مع المحاسب البلدي ومتابعة إستخلاصها بصورة دورية.
- إستكمال إجراءات **تسمية الأنهج وترقيم المساكن والمحلات** لتيسير تبليغ الإعلامات للمطالبين بالمعاليم البلدية.

2/ إتخاذ التدابير العملية **لإستخلاص مختلف المعاليم المتأتية من الإشغال الوقتي للطريق العام بالإعتماد على القدرات الذاتية للبلديات** على غرار:

- **المقاهي والمطاعم والنصبات** وكل شخص يتعاطى نشاطا في إطار منشآت غير قارة.
- إشغال الطريق العام عند **إقامة حضائر البناء**.
- **الإشهار** بمختلف الوسائل الخاضعة لهذا المعلوم.
- أشغال **تحت الطريق العام**.
- إشغال **الملك العمومي البحري**.

3/ **إفراد المعاليم الواجبة داخل الأسواق بمتابعة دورية** بالنسبة للأسواق المستلزمة والعمل على **حسن تطبيق مقتضيات كراسات الشروط وعقود اللزمات** المبرمة في الغرض، وكذلك الشأن **بالنسبة للمسالخ البلدية**، مع التأكيد خاصة على:

- **متابعة تنفيذ التعهدات المالية** المحمولة على المستلزم **في آجالها** وفق التراتيب الجاري بها العمل وتفادي حرمان البلدية من تمويل ميزانيتها بصورة منتظمة.
- **عدم إستعمال الضمان النهائي** لتغطية مبلغ القسط المستوجب **بعنوان الفترة الأخيرة المتبقية من مدة اللزمة أو حالات التأخير** في الإيفاء بالتعهدات المالية المحددة بعقد اللزمة.
- **منع التمديد في مدة الإستلزام** بأي حال من الأحوال لتعارضه مع المبادئ المنظمة للزمات الأسواق.
- منع مشاركة **كل من تخلدت بذمته ديون** لفائدة الجماعات المحلية في طلبات العروض أو بتات إستلزام معاليم الأسواق.

4/ الحرص على حسن تطبيق الأحكام المتعلقة **بربط إسداء الخدمات والرخص والشهادات** المنصوص عليها بالفصل 13 من مجلة الجباية المحلية **بخلاص المعاليم البلدية المستوجبة**.

5/ تحسين مردود **مداخيل الأملاك البلدية المسوغة** والعمل على إستخلاص **المبالغ غير المسددة** بهذا العنوان وفقا للتشريع النافذ، علاوة على:

- متابعة تسديد معينات الكراء **في الآجال المنصوص عليها بعقود التسويغ** وتفادي أي تأخير في الخلاص.
- **تثقيل عقود الأكرية** لدى المحاسب البلدي **في الآجال المحددة.**
- **تحيين معينات الكراء** بصورة منتظمة.
- **رفع الدعاوى القضائية الإستعجالية** للخروج لعدم الدفع، إضافة إلى إستخلاص معينات الكراء بالتنسيق مع المحاسب البلدي.
- **الحرص على تنفيذ الأحكام القضائية** الصادرة في هذا الشأن.

6/ إستكمال تركيز **منظومة التصرف في موارد الميزانية "GRB"** بالبلديات والقباضة المالية المكلفة بمسك حسابية البلدية وذلك **بالنسبة للبلديات التي لم يشملها بعد تركيز هذه المنظومة** بما يتطلب على وجه الخصوص:

- **إمضاء الإتفاقيات** الخاصة بتركيز المنظومة مع المركز الوطني للإعلامية.
- **توفير التجهيزات الإعلامية الضرورية** حسب المواصفات الفنية الجاري بها العمل لتأمين تركيز المنظومة والربط بين المصالح البلدية والقباضة المالية.
- تركيز **منظومة وكالة المقابيض** الملحقة بمنظومة التصرف في موارد الميزانية "GRB" وذلك بالبلديات التي بها **دوائر بلدية.**

7/ إستكمال الإجراءات المتعلقة **بإحالة معاليم الإشهار المرخص فيها من قبل مصالح الإدارات الجهوية للتجهيز والمركزة بملك الدولة العمومي للطرقات إلى البلديات المعنية** وفقا للإجراءات المنصوص عليها **بالمنشور المشترك عدد 13 المؤرخ في 4 سبتمبر 2019** المتعلق بتركيز واستغلال علامات الإشهار بالطرقات المرقمة بما يفضي خاصة إلى:

- الإسراع **بإستكمال إحالة كل التراخيص** المسندة من قبل المصالح الجهوية لوزارة التجهيز **إلى البلديات المعنية.**
- تفعيل دور **اللجنة الفنية الجهوية** المكلفة بضبط المواقع الممكن الترخيص فيها للبلديات قصد إستغلالها **لتركيز علامات إشهارية جديدة** مع مراعاة الضوابط الفنية المعتمدة في هذا الشأن.

- الحرص على **حسن إستغلال الطاقة المالية المتاحة** من معاليم الإشهار بالطرقات المرقمة.

والمرغوب الحرص على حسن تطبيق مقتضيات هذا المنشور **وإيلائه ما يستحقه من عناية ومتابعة بصورة دورية**، مع **إحكام التنسيق** مع السادة أمناء المال الجهويين والقباض المكلفين بحسابية البلديات وكافة الهياكل المتداخلة **لتنمية المداخيل البلدية**.

والســـــــــلام

15 ديسمبر 2022

وزير الداخلية
رئيس الديوان
الطاهر بوسعاوة